

■ الفصل الثالث ■

الإعلام الجديد و المطبوعات والنشر

obeikandi.com

- الإعلام الجديد -

والمنافسة الإخبارية *

لا تزال تحيط بنا العديد من التطورات السياسية والاجتماعية والبيئية الكبيرة، والتي ألفت بظلالها علينا في صورة كم كبير من الأخبار والتحليلات، وتبارى المبدعون في شرح وجهات نظرهم قبولاً أو رفضاً لما يجري إلى درجة احتار فيها المشاهدون من يصدقون وأي سبيل يسلكون. القنوات التلفزيونية، خاصة الإخبارية، سعت جاهدة إلى أن تتفرد بمشاهد ولقاءات وتغطيات مباشرة عليها في النهاية تكسب الرضا، وتحاول كل واحدة منها أن تؤكد أنها المرجع الخبري الأقوى للمشاهدة. في خضم الأحداث، ومع دوائر الخطر المحيطة بالطواقم الإخبارية سواء في تغطية الأحداث السياسية أو العسكرية،

(* جريدة عكاظ (٣٥٢٢) ٥/٣/١٤٣٢هـ - ٨/٢/٢٠١١م.

أو في حالات الكوارث. في خضم هذه الأحداث تعتمد هذه القنوات غالباً على من هو في الميدان (مراسل - مصور - فني صوت - فني إضاءة ... إلخ)، إضافة إلى الكاميرات الثابتة في مواقع الأحداث، التي قد تتساوى فيها الفرص أمام معظم القنوات.

إلى هنا والأمر تسير طبيعياً في التغطيات الإخبارية، حتى على المستوى العالمي، ولكن اللافت للنظر هو ظهور مارذ جديد على الساحة اسمه الإعلام الجديد وبالتحديد (اليوتيوب - الفيس بوك - التويتر) الذي بدأ يضع بصماته بقوة واضحة على الشاشة ويأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام العالمي ويفرض نفسه بقوة على شاشات أكبر المحطات التلفزيونية، ورأينا من خلاله صور ومشاهد لأحداث فريدة تسابقت محطات التلفزيون في عرضها وتكرارها إلى درجة أحصيت معها أكثر من خمسين إعادة في أقل من ساعة لمشهد في أحداث مصر لم تتجاوز مدته عشرين ثانية.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما يعمد إليه بعض الإعلاميين، أو عامة الناس في المقارنة بين ما يشاهد عبر (الإعلام الجديد) وبين ما تقدمه القنوات التلفزيونية من مشاهد وتغطيات لأحداث ومناسبات حظيت باهتمام كبير، وانتقادهم لهذه القنوات، ووصفها بالمقصرة. (الإعلام الجديد)، كما نعلم، يعتمد في عرضه للصور أو الفيديو على مشاهد طويلة أو قصيرة قام بتصويرها وإتاحتها للغير أشخاص عاديون أو هواة خدمتهم المصادفة والظروف في أن يكونوا في مواقع أحداث لم تنتهياً لمراسل أي وسيلة أن يصل إليها في الوقت المناسب.

رأينا في سيول جدة، وفي أحداث تونس ومصر عشرات المشاهد الغربية والمؤثرة عبر (اليوتيوب) ورأينا فيها أشياء لم تنقلها كاميرات التلفزيون في القنوات الإخبارية أو غيرها، وكانت مشاهد فريدة ومثيرة. هذه المشاهد يقارنها المرء أحياناً مع ما يراه في التلفزيون من مشاهد أخرى عن الحدث تكون أقل قوة وإثارة، وعندها تتولد لديه قناعة بقصور القنوات في التغطية ناسياً، أو متناسياً اختلاف الظروف وطبيعة التصوير الذي تم، ثم المكان الذي تصادف فيه وجود من قام بالتصوير. كل ما احتاج إليه من التقط هذه المشاهد هو هاتفه المحمول أو كاميرته الشخصية، وقد يكون هذا المصور لحظتها يطل من نافذة منزله، أو في سيارته، أو يسير في أحد الشوارع، وفي اللحظة التي انتهى فيها من التصوير لن يجد صعوبة في الاتصال عبر هاتفه بالإنترنت وتحميل ما صوره على (اليوتيوب)، وعندها تتلقفه الأيدي، ويسري بين الناس سريان النار في الهشيم.

نحن لا نريد أن نبعد القنوات التلفزيونية عن المقارنة بشكل كامل مع ما يتم بثه في (الإعلام الجديد) من تغطيات للأحداث، ولكن نتطلع إلى أن تعيد هذه القنوات سياساتها وآلياتها، وتفتح مجالات أوسع للاستفادة من هذه الوسيلة الجديدة غير المكلفة التي ستثري بلا شك المادة الفيلمية سواء في نشرات الأخبار أو البرامج، خاصة إذا أخذنا في الحسبان عدد المتصفحين وحجم المواد المتاحة للمشاهدة التي تصل إلى الملايين.



ـ أنا والفيس بوك* ـ

دعوني في البداية أشكر وزيرى الدكتور عبد العزيز خوجة على أن جعلني أفتح لي صفحة في (الفيس بوك)، وذلك بعد اللقاء الذي أجراه معه الزميل عضوان الأحمرى، وتطرق فيه للعديد من القضايا الإعلامية وبعض شؤون وزارة الثقافة والإعلام. وجدت أنه لزام عليّ فتح هذه الصفحة؛ لكي أتابع -على الأقل- ما يكتبه الوزير، وما يثار من تساؤلات وما يكتب من موضوعات، خاصة أنني كلفت بالعمل متحدثاً رسمياً باسم الوزارة.

بدخولي عالم (الفيس بوك) وجدت أنني أتنقل في عالم جديد من الحوارات والتواصل مع أطراف مختلفة من مجتمعنا ومع أطراف أخرى

(*) جريدة عكاظ (٢٠٢٦) ١٠/١٠/١٤٣٠هـ - ٢٩/٩/٢٠٠٩م.

خارج الحدود.. هناك طرح لموضوعات لا يحدها تخصص، وهناك عرض لصور شخصية وأخرى للمناسبات، وثالثة للتعريف ببلاد أو منشأة معينة، لديك الحرية كاملة أن تضع صورتك أو تحجبها، ولديك الحرية أيضاً أن تكتب ما ترغب أن يقرأه الآخرون عنك.. لا اشتراك، لا حواجز، الأصدقاء تضيفهم باختيارك، ومتى ما وجدت أنهم غير مناسبين فبإمكانك حذفهم من القائمة.

وسيلة مجانية توفر لنا كل هذه الإمكانيات وأكثر حري بنا أن نستفيد منها في التواصل مع الآخرين، وأن ندافع في صفحاتها عن قضايانا ونشرح وجهة نظرنا حول أي فكرة أو قضية.. وأنت فاتح صفحتك على (الفيس بوك) تفاجأ بأن بعض من أضفتهم بوصفهم أصدقاء من بلاد بعيدة عنك ومن حضارة مختلفة ويود أن يعرف عن شخصك أو بلدك أو مؤسستك بعض المعلومات. على الرغم من حداثة فتح صفحتي إلا أنني تلقيت رسائل وفتحت معي نوافذ للحوار من أصدقاء من دول متعددة في العالم، وقد كنت سعيداً بأن أحدهم من أذربيجان كان يتحاور معي وليس لديه لوحة مفاتيح باللغة العربية فكان يستخدم لوحة مفاتيح إنجليزية مستعيناً بأحد برامج GOOGLE للكتابة العربية، وخلال حوارٍ معه عرفت أنه من أصل عربي أقام في لبنان خمسة عشر عاماً ويشتاق كثيراً للتواصل مع أبناء جلدته في الدول العربية.

معالي الدكتور عبد العزيز خوجة قدم مقالاً نموذجياً في كيفية الاستفادة من (الفيس بوك) للتواصل مع الجميع والإجابة عن استفساراتهم وتحقيق

ما يستطيع من مطالبهم، كان يتحفنا أيضاً في كل يوم في رمضان بنفحات إيمانية يتابعها الكثيرون ويسألون عنها لو تأخر ظهورها، إضافة إلى ما نقرأ من خواطر وخلجات شعرية تجود بها قريحته.

قرأت أن مزيداً من الوزراء بدؤوا، أو في طريقهم لفتح صفحات لهم في (الفيس بوك) وهذا ما نريده بعد نجاح تجربة الوزير الدكتور خوجة، ولكن علينا التأكيد من أن الهدف وآلية التعامل مدروسة بعناية لتحقيق أفضل النتائج.

الوزراء وكبار المسؤولين عليهم أن يأخذوا في الحسبان أن هناك سيلاً عارماً من التساؤلات والتعليقات والطلبات ستتهال عليهم من كل من له حاجة أو لديه رغبة في الحصول على المعلومة أو راغب في التواصل، وإذا لم يكن التجاوب بحجم فرحة وتطلعات المستفيدين والمنتظرين له فستكون النتيجة سلبية ونخسر وسيلة بين أيدينا يراهن الكثيرون على نجاحها واتساع رقعة انتشارها.



ـ الفيس بوك... احذروا* ـ

في مقال سابق في شهر شوال ١٤٣٠هـ، سبتمبر ٢٠٠٩م، تحدثت عن تجربتي الأولى مع الفيس بوك، هذه الوسيلة الإلكترونية الرهيبة للتواصل التي تفتح لك آفاقاً متعددة مع الآخرين للتعرف على ما لديهم، وشرح وإيضاح ما تود أن توصله إليهم. أوضحت في مقالي السابق أن مستخدم الفيس بوك هو سيد نفسه، والمتحكم في كل ما يود نشره من كتابات على حائطه، أو صور شخصية أو عامة على صفحته، وغير ذلك كثير.

اليوم بعد أن مضى علي أشهر عدة مستخدماً الفيس بوك، لا أنكر أنني استفدت منه، وجددت التعارف والتواصل مع العديد من الزملاء والأصدقاء

(*) جريدة عكاظ (٢٢٧١) ١٨/٦/١٤٢١هـ - ١/٦/٢٠١٠م.

وغيرهم في مجال المهنة وخارجها، كما كسبت صداقات جديدة مع آخرين أعزب بهم. أجبته عن تساؤلات عديدة وأثرت مثلها، ووصلتني ردود ورسائل وتعليقات تراوحت بين السلب والإيجاب.

سارت الأمور في بدايتها مساراً طبيعياً وكانت تخفى على الكثير من آليات ووسائل التعامل التي سبقني إليها المستخدمون القدماء والمحترفون، وكنت أرجح حسن النية والصدق في التعامل مع كل ما يصلني، ولكن مع استمرار التواصل، وإضافة المزيد من الأصدقاء الذين أصبح عددهم بالآلاف، واتساع دائرة الخبرة تكشفت لي أشياء وأشياء. وجدت هناك أناساً يستغلون الفيس بوك، وسهولة التواصل مع الجنسين في إرسال رسائل وصور تخرج عن الأخلاقيات والآداب العامة؛ حتى إن بعضهم يتمادى ويكتب على حائطه أو في ردوده ومدخلاته عبارات وحوارات مخجلة بكل معنى الكلمة. الكثير يدخل بأسماء مستعارة أو ألقاب عامة، ويطلب إضافته إلى قائمة الأصدقاء لديك، وبما أنك لا تعرفه من قبل، وبحس النية تقبل صداقته لتكتشف في نهاية الأمر أن لديه توجهات غير أخلاقية، أو أن جنسه يختلف عما سبق وتعامل به معك من قبل.

لماذا هذا الخداع، ولماذا هذه البذاءة في التعامل مع الآخرين؟.. إننا بهذه السلوكيات نقدم صورة سلبية لمجتمعنا الذي نعيش فيه، ونزرع الشوك في طريق شبابنا وأجيالنا المقبلة. صحيح أن الاستخدام السيئ للفيس بوك من قبل بعض المستخدمين موجود لدى جميع الأجناس العربية وغير عربية، ولكن دعونا نقدم نحن أبناء المملكة نموذجاً رائعاً ومثالياً للآخرين، ونثبت

لهم أن ديننا، ومجتمعنا وأخلاقياتنا، وتقاليدنا لا تسمح لنا أن نكون غير أخلاقيين في تعاملاتنا مع الآخرين.

تحية شكر وتقدير أقدمها للكثيرين من أبناء هذا الوطن من فرسان الفيس بوك الذين وجدت في متابعتهم، وكتاباتهم الشعرية والنثرية، ورسائلهم ما يثلج الصدر ويرفع الرأس. تراهم ينبرون عند كل مناسبة، وبعد كل حدث ليضعوا الأمور في نصابها، ويوضحوا الحقيقة دون تدليس. تحية أيضاً لمن استخدم هذه الوسيلة في التواصل الرفيع مع الآخرين وكسب معارف وصدقات جديدة مع أناس يفخر الإنسان بالتعرف عليهم.

أعرف أن التغيير صعب، والتأثير ليس باليسير على شرائح كثيرة من شبابنا ممن أدمن الفيس بوك، ولكن دعونا نتعاون ونعمل على ثقافة من نوع راقٍ في تعاملاتنا مع الآخرين تقوم على الصدق والاهتمام بكل ما يجسد الأخلاقيات والمنهج القويم بين أفراد مجتمعنا... وما ذلك على الله بعزيز.



_ صفحات للتقيل _

في الفيس بوك*

عندما نقرأ عبارة (للتقيل) على أحد المحال التجارية أو الممتلكات العقارية يتولد لدينا الانطباع بأن صاحب هذا المحل، أو مستأجر العقار لم تعد لديه رغبة بالاستمرار في العمل، حتى لو كتب بعدها عبارات مثل: (لدواعي السفر - لعدم التفرغ - لتغيير النشاط) أو غيرها من التبريرات التي يصعب التأكد من صحتها، وتبقى المحصلة في نهاية الأمر هي عدم الرغبة في الاحتفاظ بالمكان، أو مزاوله النشاط، ولكن ماذا سيكون عليه الوضع لو أردنا أن نحكي هذه الحالة بالفيس بوك؟

(*) جريدة الرياض (١٥٧٢١) ١٤٣٢/٨/٩ هـ - ٢٠١١/٧/١٠ م.

منذ سنوات والملايين يستخدمون الفيس بوك، وأنشؤوا صفحات لهم، أو أكثر من صفحة، ولا تزال الأعداد تتزايد يوماً بعد يوم، والسؤال هو: هل كلهم راضون عنه وسيلة للتواصل أم أنهم بعد استخدامه يفكرون في عرض صفحاتهم للتقبيل لسبب أو لآخر. عن طريق صفحتك العادية في الفيس بوك يمكنك قبول طلبات الصداقة لآلاف الأشخاص ممن يطلب منك ذلك علماً بأن الغالبية العظمى منهم لا تعرفهم، ولا تعلم كيف وصلوا إليك، أو ماذا يريدون. إن وافقت على كل طلب امتلأت صفحتك في وقت وجيز، وأناس قد لا يسعدك في المستقبل أنك قبلت صداقتهم؛ فبعض منهم ينشد صداقتك بغرض التجول في صفحتك ومشاهدة صورك، وربما استخدامها في مواضع قد تسيء إليك، والبعض الآخر قد يستخدم مهاراته في برامج معالجة الصور، ويضع صورتك في أشكال مريبة ويبعثها إليك مع عبارات مستهجنة لا ترضاها. من الصعوبات التي تواجه مستخدمي الفيس بوك أيضاً لجوء الكثيرين إلى الدخول وطلب الصداقة بأسماء (حركية) أو (شاعرية)، وهناك أيضاً من يدخل باسم أو لقب يخالف جنسه رجلاً كان أو امرأة، وهنا تزداد حيرتك في قبول أو رفض الصداقة، وإن لجأت إلى صفحته للتأكد من هويته لن تجد ما يحقق مرادك، وكل ما تقرؤه هو عبارات مضللة، ومعلومات تشوبها الشكوك من كل جانب.

الكتابات، والتعليقات، والصور، ومقاطع الفيديو التي تنشر على صفحتك، ممن قبلت صداقتهم، تتمنى لو لم ينشر الكثير منها، وإن استخدمت كل المحاذير والاحتياطات في إعداد صفحتك وضعت نفسك بمعزل عن الآخرين بمن فيهم من ترغب في التواصل معه. الرسائل الخاصة التي تصل على

بريدك، يحتوى بعض منها على عبارات خادشة للحياء، وبعضها الآخر يأتيك من متسولين من داخل المملكة أو خارجها طلباً للمساعدة، أو من أناس يدعون أن لديهم معلومات عن ثروات طائلة ويطلبون تفاصيل حساباتك البنكية ليحولوها إليك في صفقة تقوم على الغش والاحتيال.

أمام هذا الكم الهائل من السلبيات لا ننكر أن استخدام الفيس بوك يفتح آفاقاً رحبة للتواصل مع الآخرين، ومن دون أي تكلفة، ويتم من خلال هذه الوسيلة تبادل الآراء والأفكار والنقد الموضوعي لكثير من السلبيات. لا ننكر أيضاً أنه عبر هذه الوسيلة نتواصل مع أصدقاء كثيرين افتقدناهم منذ سنين طويلة. ولتحقيق كل ذلك علينا أن نسعى إلى الاستخدام الأمثل لهذه الوسيلة، ونبعد عن السلبيات التي أشرت إليها. أجزم أن هناك من فتح صفحة له في الفيس بوك، وفرح بها كثيراً في البداية، ولكن مع مرور الأيام أخذ يتساءل: هل يستمر في التواصل عبر هذه الصفحة أو يعرضها (مجازاً) للتقبيل؟ إن ما يمنعه من الخيار الثاني هو صعوبة توفير وسيلة تواصل بديلة وبالمزايا نفسها. في النهاية كل ما نحتاج إليه ونسعى إليه هو أن نحسن استخدام هذه الوسيلة؛ لنستفيد من الإيجابيات المتوافرة فيها.



ـ اليوتيوب والفيس بوك* ـ

يتفق معي الكثيرون في أن لدينا في عالمنا العربي مخزوناً ثقافياً ومعرفياً كبيرين نحرص على أن يبلغ مداهما الآفاق البعيدة، ويطلع عليه الآخرون بكل تفاصيله. هذا المخزون تتعدد صورته وأشكاله بين مسموع، ومرئي، ومقروء. وتتعدد أيضاً صيغته بين الحديث المباشر، والمشهد الدرامي، والحدث المصور. في الماضي، وإلى وقت قريب، كانت الحيرة تنتابنا، والسؤال يتردد في أذهاننا عن كيفية إيصال هذا الكم الهائل من الإرث المعرفي والثقافي والإخباري إلى الآخرين؟ كنا نفكر في التكلفة المالية، والوسيلة التقنية، والسرعة في إيصال المعلومة.

(*) مجلة الإعلام والاتصال (١٤٧) ذو القعدة ١٤٣١هـ. أكتوبر ٢٠١٠م.

جاء السيدان (يوتيوب - الفيس بوك) في السنوات الأخيرة ليقدمنا لنا على طبق من ذهب ما كنا نطلبه، ونتمنى الحصول عليه، ليس ذلك فحسب بل كان المجيء للسيدتين من دون مقابل أيضاً. باستخدام هاتين القناتين عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) يمكن لنا التواصل مع ملايين البشر، وبلغات عدة. وباستخدامهما نستطيع أيضاً أن نجمع بين النص المكتوب، والفيلم، والمقطع الصوتي. إنها حرية بلا حدود في الطرح، وشرح وجهات النظر، وآفاق واسعة للتفاعل، وكتابة التعليقات المؤيدة والمعارضة مع إحصائية لكل من وقف على المادة المعروضة.

تشير الإحصائيات التي أوردتها موقع هيئة الإذاعة البريطانية إلى أن عدد زوار موقع اليوتيوب في اليوم الواحد يتجاوز الملياري زائر، بينما تشير المصادر الأخرى إلى أنه يتم يومياً رفع ٣٤,٥٦٠ ساعة من مقاطع الفيديو في الموقع، وبمعدل ٢٤ دقيقة لكل ٦٠ ثانية. أما الفيس بوك الذي تأسس في ٢٠٠٤ لطلاب جامعة هارفارد، ثم فتح أبوابه للعامة في ٢٠٠٦ فقد تجاوز عدد مستخدميه الثلاث مئة مليون بعد خمس سنوات من تأسيسه، ويبلغ عددهم اليوم أكثر من نصف مليار مستخدم. هذا الموقع يتيح لمستخدميه تكوين المجموعات، وتوجيه الدعوات والرسائل، وعرض الأفكار والروابط لأي موقع أو موضوع يرغب الآخرون في الاطلاع عليه.

لقد تعامل الآخرون بمهنية وذكاء مع هاتين القناتين للمعلومات، ورأينا في عالمنا العربي كيف نجحوا في أن يوصلوا إلينا ما لديهم من رسائل، ويحققوا ما يسعون إليه من أهداف. مواد عقدية فاسدة، ومشاهد جنسية

محرمة، وآراء سياسية معارضة... إلخ، ونحن نكاد نكتفي بالمشاهدة والقراءة السطحية، وإن كان لنا من ردة فعل فهي الامتناع، أو أخذ العهد على أنفسنا بعدم التواصل مع من كتب، أو شارك في إعداد المادة التي لم تنسجم مع رغباتنا.

لماذا نستمر في سلبيتنا؟ ولماذا لا نستفيد من الذي بين أيدينا في إيصال رسالتنا، والتعريف بثقافتنا؟ عشرات المشاهد رأيتها من إنتاجنا العربي في اليوتيوب وفيها نسخر من أنفسنا، ونقول للآخرين: كم نحن متخلفون. اصطياد لمشاهد مضحكة أو فاضحة. تسجيل لصراعات سياسية أو عقدية. صور لمشاهد مخلة بالأدب تظهرنا بمظهر الجاهل بأساسيات التربية والأخلاق الحميدة. لماذا لا نعمل على إعداد رسائل مركزة وهادفة، ونحفظ الآخرين للاطلاع عليها ونقدمها بأكثر من لغة. شاهدت رسالة (حميدان التركي) المطالبة بالإفراج عنه حيث يقضي مدة سجنه في الولايات المتحدة، وهي نموذج لما يمكن عمله لتحقيق بعض الغايات، وإن كانت عليها ملاحظات كثيرة من أهمها أنها لم تكن بلغة الفئة المستهدفة، وهم الشعب الأمريكي.

في الفيس بوك تطالعك يومياً طلبات كثيرة تطلب الاستضافة كأصدقاء، وهي في غالبها تسعى إلى زيادة رصيدها الشخصي من الأصدقاء بلغة الأرقام وبصرف النظر عن كونهم. وحينما تستعلم عن طالب الصداقة، وتستعرض صفحته الشخصية تجد في أحيان كثيرة اسماً رمزياً فقط والإشارة إلى أنه ذكر أو أنثى. لماذا لا نوسع من دائرة المعلومات والتعريف بأنفسنا في الفيس بوك؛ كي نثري الحوار والتواصل مع الآخرين، ونكون

مجموعات مع من يشاركنا في التوجه والهدف، حتى نعمل معاً لإيصال كلمتنا للآخرين. ولماذا نقتصر على تعليقات للاستهلاك الوقتي، أو عرض صور للشهرة والتفاخر؟

أختم القول بأن علينا بوصفنا مستخدمين عرباً لهاتين القناتين المتاحتين في كل وقت أن نحسن الاستخدام، ونصحح المسار، ونتعرف على كيفية إيصال صورتنا وصوتنا بشكل واضح للآخرين، وبما يكفل لنا قبول المحتوى، ومن ثم تغيير الكثير من المفاهيم الخاطئة عنا.



ـ المواقع الإلكترونية ـ والمصداقية الغائبة*

منذ اندلاع الثورة الإلكترونية قبل سنوات عدة ومستخدموها، والمالكون لمواقعها المتعددة والمتنوعة يرفعون رايات الزهو والاعتزاز بأن لديهم الحرية الكاملة لقول وكتابة ما يريدون في فضاء رحب لا حدود له. استمرت الحمية والدفاع عن هذه المواقع ومحاولة سد أي باب يمكن أن يتسرب منه ما يمكن

(*) جريدة عكاظ (٢٤٢٢) ٢/١٢/١٤٢١هـ. ٩/١١/٢٠١٠م.

ـ بعد نشر هذه المقالة وصلنتي رسالة إلكترونية من الزميل الكاتب الصحفي د.عبدالله الكعيد قال فيها: إنه تفاعلاً مع ما كتبت في المقالة كتب مقالاً بعنوان (مصداقية في المهدي) وتعبيراً عن شكري وتقديري للزميل الكعيد نشرت مقالة من بين المرفقات في هذا الكتاب.

أن يؤثر على حريتها أو يلجم الأفواه. حده التخوف والهيبة تزداد عندما يأتي الحديث عن اعتزام جهة ما اتخاذ أي إجراء يرون أنه سيلقي بظلاله على إطار الحرية الذي يتحركون داخله. إلى هنا والأمور تسير طبيعية، ولا اعتراض لأحد عليها، ولكن ما يثير التساؤل حقاً هو القدرة على تحقيق التوازن بين مدلولي (الحرية) و(المصداقية) فيما نطالع على صفحات النشر الإلكتروني.

الحرية بمعناها الشامل تعني إتاحة الفرصة للرأي، والرأي الآخر في الكتابة، والحوار، والتعليق، فهل تحققت هذه المعطيات في نشرنا الإلكتروني، وبما يمكن معه أن نقول: إن هناك مصداقية مصاحبة للحرية؟ الجواب: (نعم.. ولا)، (نعم) هناك مقالات جريئة في الصحف الإلكترونية، والمنديات، والمدونات تنشر تحت سقف عالٍ من الحرية. أما ال(لا) فتظهر جلية عندما يسعى بعض الكتاب في الصحف الإلكترونية إلى تسيير الدفة لصالح ما يطرحون من أفكار وتوجهات، ولسان حالهم يقول: (إذا لم تكن معي فأنت ضدي).

استوقفني أحد الموضوعات في صحيفة إلكترونية مشهورة طرحه أحد القارئمين عليها، ووجدت أن الردود والتعليقات عليه قد تجاوزت الستين. الغرابة ليست هنا فبعض التعليقات تكون بالملئات، وإنما الغرابة في اتفاق هؤلاء الستين على تأييد وجهة نظر الكاتب ومدحه، وصب جام غضبهم على من كان يختلف معه في الطرح. هنا، وبتجربة بسيطة أردت أن أختبر مصداقية هذا الكاتب المهيمن على الصحيفة الذي يحمل لواء المطالبة

بالحرية، فأوعزت لبعض الزملاء بكتابة ردود لا تنتقد ما جاء في المشاركة بشكل واضح، وإنما تعرض وجهات نظر متوازنة دون محاباة. النتيجة كانت إهمال جميع هذه التعليقات وعدم فسح المجال لأي مشاركة لا تؤيد هذا الكاتب المتشدد الذي يرفع لواء ما يسميه الحرية في الكتابة، ويطالب بعدم وضع أي قيود، وهو في واقع حاله يمارس كبت هذه الحرية في أشنع صورة، طالما ما كتب لا يتفق مع ما يدعو إليه هو وأنصاره. هنا حق لنا أن نقول: يا من تنادون بحرية النشر الإلكتروني، أفسحوا المجال في مشاركاتكم لوجهات النظر الأخرى، ولو لم تكن مؤيدة لأفكاركم بشكل كامل.



_ صحف إلكترونية _

هل نحن جاهزون*

تزداد الحاجة يوماً بعد يوم لإقرار نظام للنشر الإلكتروني يغطي بمواده كل ما يتم نشره عبر البوابة الإلكترونية من مواد في مقدمتها الصحف الإلكترونية والمنتديات والمدونات الشخصية. وفي الوقت الذي تزداد فيه هذه الحاجة لمثل هذا النظام تطالعنا كل يوم صحيفة إخبارية جديدة، أو صحيفة تفاعلية تنتمي إلى صحف قائمة، أو منتدى يخدم عائلة أو أرباب مهنة، أو ما سواها. نحن لا اعتراض لدينا على كل ذلك، فهي خطوات تطويرية، وتسخير للتقنيات الحديثة، وفتح آفاق جديدة للتواصل. إذا ما الاعتراض أو

(*) جريدة عكاظ (٣٢٥٠) ٢٧/٥/١٤٣١هـ. ١١/٥/٢٠١٠م.

التساؤل الذي يمكن أن ينبج عن ذلك؟ إنه بكل بساطة... هل نحن جاهزون لإصدار مثل هذه القنوات الجديدة للتواصل، أم أن الفكرة والهدف هو أن نقلد ما يفعل الآخرون دون إلمام بأبجديات المهنة ومعرفة خباياها وطريقة تقديمها بصورة مثالية.

خلال أسبوع واحد وصلتني أكثر من شكوى من صحيفتين إلكترونيتين مشهورتين نشرتا تعليقات للقراء تجاوزت حدود المهنة والآداب العامة، وتحدثت عن نقد وتجريح شخصي ومساس بالقيم والأخلاق. ومما زادني امتعاضاً أنني عندما سألت القائمين على الصحيفتين عن أسباب ذلك كانت الإجابة بعيدة عن المهنية والحرفية، وانحصرت بالاعتذار عما حصل والوعد بعدم تكراره في المستقبل. وزاد أحدهم أنه وظف كوادر سعودية لمتابعة مثل هذه التعليقات بدلاً من الأجانب الذين كانوا في السابق. وقامت الصحيفتان على الفور بمسح التعليقات جميعها من إيجابي وسلي؛ لإظهار روح التعاون وسرعة الاستجابة... فهل هذا ما نريد من صحافتنا الإلكترونية؟

نريد صحافة إلكترونية تفرق بين النقد الهادف لأي قطاع وبين التجريح الشخصي والتعرض للأجناس والأمور العائلية البحتة. لا أرى ضيراً في أن يعلق قارئ منتقداً أداء جهاز معين حكومي أو خاص مبيناً حجم الضرر وأبعاده على المواطن أو المقيم. ولا أرى ضرراً في أن نوجه نقداً أو تعليقا على جهة لم تقم بما يجب عليها القيام به لتحقيق المصلحة العامة. الضرر كل الضرر أن تتحول صحافتنا الإلكترونية، التي تسعى للتنظيم، إلى أن تكون ساحة للانتقاص من الأشخاص أو التشهير بهم دون وعي أو إدراك. يخطئ

من يعتقد أن مثل هذه الممارسات هي من باب الحرية الصحفية وتقويم الأداء وتصحيح الأخطاء. فكما أن الحرية مطلب للجميع إلا أنها يجب أن تقف عند حد ما تسمح به الأخلاقيات المهنية.

الصحف الإلكترونية التي تنشُد الثبات وكسب جمهور المتصفحين عليها أن تتعامل مع مهنة الصحافة والتحرير بوصفها أساساً لتقديم خدمات مميزة. القائم، أو القائمون على أي صحيفة عليهم إدراك حجم المسؤولية، وهؤلاء لا يختلفون كثيراً عن رؤساء تحرير الصحف الورقية من حيث ضرورة المتابعة، والتوجيه، وتوظيف الكوادر المؤهلة، ومن ثمَّ محاسبة المقصر.

استقطاب وتوظيف الكوادر السعودية المؤهلة للعمل في صحافتنا الإلكترونية مطلب للجميع متى ما توافرت لديهم القدرات التحريرية والرقابية الكافية للعمل الصحفي وتلقوا التدريبات النظرية والعملية المناسبة لطبيعة العمل. نريد كوادر مثقفة ومؤهلة تكفل لصحافتنا الإلكترونية بداية ثابتة واثقة قادرة على العطاء لتشكّل رافداً مهماً من روافد المعرفة الراشدة المقننة.



ـ النشر الإلكتروني ـ

ماذا نريد*

أن تفكر وحدك في أمر يخصك والآخرين، ثم تقرر وتنفذ دون الرجوع إليهم يعد نوعاً من السيطرة، وفرض الأمر بوصفه واقعاً لا نقاش فيه. السبيل الآخر الذي يمكنك سلوكه هو فتح الباب للحوار الهادئ المتزن، وسماع وجهات نظر الآخرين فيما يخصهم، ثم الخروج برؤية تحقق المنشود للطرفين، وتساعد على القبول والتمشي بما تم الاتفاق عليه.

هذه هي الحال عندما فكرت وزارة الثقافة والإعلام في إقرار نظام يختص بالنشر الإلكتروني، ويتعامل مع جميع معطياته بإسلوب حضاري يسهل

(*) جريدة عكاظ (٣٣٩٠) ١٩/١٠/١٤٣١هـ - ٢٨/٩/٢٠١٠م.

تعامل المستخدمين، ويساعد الصحف الإلكترونية، والمدونين، وأصحاب المنتديات على فتح قنوات للتواصل، ودعم علاقاتهم مع القطاعات الأخرى، إضافة إلى تقديم خدمات مساندة مثل التدريب، والتصاريح الخاصة، والدعوة للمشاركة في المناسبات، وورش العمل داخل المملكة أو خارجها.

منذ البداية تم الالتقاء بعدد ممن يديرون، أو يعملون في الصحافة الإلكترونية والاستماع إلى وجهات نظرهم... ماذا يريدون، وكيف يمكن للوزارة أن تكون داعماً لهم وليس رقيباً عليهم. أخذت جميع الآراء والمقترحات في الحسبان، وتمت الاستفادة منها في صياغة الرؤية الأولية للتعامل مع نشاط النشر الإلكتروني. عندما صدرت الموافقة، في أواخر شهر رمضان المبارك، على إضافة (النشر الإلكتروني) إلى الأنشطة الأخرى التي يشملها نظام المطبوعات والنشر لم يكن الهدف، كما فهمه بعضهم، إيجاد مرجعية تتيح ممارسة صلاحيات تكميم الأفواه، وحمل عصا الرقيب، والحد من الحريات. كان الهدف هو مساعدة الوزارة على فتح آفاق أوسع للتعاون والتواصل مع العاملين في هذا القطاع بما يحقق أهدافهم، ويضفي السمة النظامية على نشاطهم، مع إعطاء المشروعية، وبالتكامل مع الأنظمة الأخرى، للنظر في أي شكوى قد تقدم لمن تعرض للانتقاص خارج إطار النقد المنهجي.

الإعلان عن صدور الموافقة على إضافة نشاط النشر الإلكتروني صاحبه موجة من التعليقات في المنتديات والمدونات والصحف الإلكترونية، وهذه ظاهرة طبيعية تجاه كل جديد، وسيتم الاستفادة من كثير من الرؤى التي طرحت، وذلك عند وضع بنود اللائحة التنفيذية. الغريب أن بعضهم

رأى أن إضافة هذا النشاط يعني فرض إجراءات رقابية جديدة من وزارة الثقافة والإعلام على الأوساط الأدبية والإعلامية في الإنترنت في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى إعطاء مزيد من الحريات في الفكر والتعبير عن وجهات النظر. في الحقيقة ليس الأمر كما يعتقدون، فاللائحة التنفيذية، أو التفسيرية للنظام لا تزال تحت الإعداد وستكون شاملة لكل الإجراءات، والآليات التي ستتبع، وسينسق فيها مع جميع القطاعات المعنية، وبما يحقق مصلحة الجميع وبما يوفر المناخ الملائم للحرية الملتزمة. لن تكون هناك اشتراطات تعجيزية، والوزارة تدرك تماماً وبوضوح الفروق بين الصحافة الإلكترونية، والمدونات، والمنتديات من حيث المسؤولية، وماذا يكتب في كل منها، وإن ما يشترط في أحدها ليس بالضرورة سيشرط في الأخرى.

خلاصة القول: نريد نشرًا إلكترونيًا يواكب حجم الآمال والطموحات التي تنشدها قيادتنا وبلادنا. الحوار، والنقد الهادف حق متاح للجميع، ويساعد على دعم مسيرة التنمية متى ما كان بأسلوب حضاري بعيداً عن المساس بخصوصيات الآخرين والتعرض لحياتهم الشخصية، وهذا ما وجهنا به داعم مسيرتنا التنموية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله.



ـ النشر الإلكتروني ـ

ومصداقية الخبر*

تطالعنا المواقع الإلكترونية بكم هائل من الأخبار والاستطلاعات، وقد أصبحت لدى الكثيرين مصدراً مهماً لمعرفة كل ما يجري داخل المملكة وخارجها من أحداث أو مناسبات. المهتمون بالشأن الخبري، وعلى مدى سنوات طوال، بنوا بينهم وبين مصادرهم الإخبارية التي يعتمدون عليها

(*) صحيفة عكاظ عدد (٢٢٨٢) ١٢/١٠/١٤٣١هـ - ٢١/٩/٢٠١٠م.

ـ بعد نشري هذه المقالة واصلتني رسالة إلكترونية من الزميل الدكتور محمد جعفر الغامدي مدير إدارة الأخبار في إذاعة البرنامج الثاني في جدة طرح فيها بعض الرؤى الإيجابية تجاه ما ذكرت، ويسعدني نشر رسالته في مرفقات هذا الكتاب لمن رغب الاطلاع عليها.

علاقة ثقة ومصداقية تمت تجربتها وتقويتها عبر أحداث ومناسبات متعددة ومقارنات مع مصادر إخبارية أخرى .

وكالات الأنباء والقنوات والمحطات المتخصصة في الأخبار تسعى من جانبها بكل ما تملك للبقاء في ميدان المنافسة والسبق والمصداقية الخبرية، ومن أهم ما تحرص عليه في هذا الشأن التأكد من صحة المصدر.

بالأمس القريب قرأت ما أرى أنه تحول في السياسة الإخبارية لدى واحدة من أهم وكالات الأنباء الإخبارية، حيث أعلنت وكالة (أسوشيتد برس) الأمريكية، بعد سنوات من الرفض، اعترافها رسمياً بمواقع الأخبار غير الأعضاء بهيئات أو منظمات صحفية، ومواقع النشر الإلكتروني والمدونات بوصفها مصدرًا للأخبار والمعلومات، وستقوم الوكالة بنسب الخبر للمواقع أو الجهات أو المدونات التي تنشر الأخبار. وقالت الوكالة في بيان لها في عالم الويب، يعد جلب المعلومات من مصادر موثوقة أمرًا مهمًا ومصيريًا، لذلك يجب أن يكون جلبنا للأخبار أكثر شفافية ومتناسقًا مع المصادر الأخرى، وستقوم الوكالة بنسب الخبر للمواقع أو الجهات أو المدونات التي تنشر الخبر أولاً، سواء كان الموقع أمريكيًا أو غير أمريكي، وسواء كان ضمن المسجلين لدى الوكالة أو من غير المسجلين، بعد توثيق الخبر بصورة تامة وشفافة.

وقد ظلت وكالة «أسوشيتد برس» تحارب الإنترنت بوصفه مصدرًا للخبر، خاصة المواقع والمدونات، حتى إن رئيس الوكالة في خطاب له في عام ٢٠٠٩م قلل وبشكل كبير من المدونات حين قال: «نحن من أفضل المصادر العالمية

لجلب الأخبار، وكل ما تقدمه الوكالة يمثل أفضل معايير نشر الأخبار ونشر التقارير حول العالم»، كما زادت الوكالة من حربها على المدونين والمواقع حينما فرضت رسوماً لنقل أي محتوى لها، ووضعت نظاماً لحساب الكلام المقتبس من أي تقرير لها.

بهذا الإعلان تفتتح أمامنا صفحة جديدة في مصادر الأخبار ستعتمد عليها وكالة من أهم وكالات الأنباء العالمية، وهذا الفتح يضع صحفنا الإلكترونية ومدوناتنا ومواقعنا عبر الإنترنت أمام تحدٍ كبير ومسؤولية بالغة. من هنا تبرز أهمية التأكد من مصداقية كل ما ينشر من أخبار بأنواعها كافة، خاصة ماله علاقة بالوطن والمواطن.

إقدام هذه الوكالة العالمية على الاستفادة من المصادر الإلكترونية بقدر ما هو خطوة جريئة ومشجعة للتنافس على المصداقية، إلا أنها تثير أمامنا مخاوف في النقل من مصادر لا يتحرى القائمون عليها الدقة والمصداقية فيما يكتبون، وبذلك نشرع أبوابنا للمتلقى الأجنبي وغيره في أن يسيء إلينا عبر ما ينقله من مصادرنا، وهو الحريص على انتقاء وتلمس نوعيات محددة من الأخبار، كل ما يمكن أن يقال عنها: إن فيها إساءة للوطن.



ـ نظام المطبوعات والنشر ـ

وآداب التعامل مع العلماء*

تظل الشريعة الإسلامية ورجالها والقائمون عليها محط اهتمام ورعاية قادة بلادنا في كل الأوقات وتحت كل الظروف، ومهما حصلت من اختلافات في الرأي واجتهادات في التفسير وإبداء الرأي يبقى التأكيد دائماً على عدم المساس بالعلماء وحفظ مكانتهم رمزاً من رموز عزة هذا الوطن وشموخته.

الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله - لم يسمح لأحد أن يتناول أو ينال من أي عالم أو يمس كرامته بقول أو فعل، وانتهج هذا المسلك من بعده أبنائه

(*) جريدة عكاظ (٣٥٦٥) ١٧/٤/١٤٣٢هـ - ٢٢/٣/٢٠١١م.

البررة إلى وقتنا الحاضر، وأصبحت المملكة رمزاً للعناية بالأئمة والعلماء والتصدي لكل من تسول له نفسه النيل منهم.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - أكد في أكثر من مناسبة أهمية إعطاء أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ ما يستحقونه من تكريم ومكانة وعدم التعرض لهم، كيف لا وهم يمثلون المرتكز الذي قامت عليه هذه البلاد وتحقق لها كل ما كانت تصبو إليه.

الأوامر الملكية الأخيرة، بقدر ما حرص ملك الإنسانية فيها على إدخال البهجة والسرور على جميع المواطنين، إلا أن كل ذلك لم يصرفه - حفظه الله - عن الاهتمام والعناية بالعلم والعلماء، حيث أكد الأمر الملكي رقم ٧١/ أن على وسائل الإعلام عدم المساس أو التعرض لسماحة مفتى عام المملكة، وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العلماء بالإساءة أو النقد، وفي حالة وجود أي ملاحظات فيمكن إبلاغها لوزير الإعلام للرفع عنها.

أوضح الأمر الملكي في حيثياته أن هؤلاء العلماء أكدوا في فتاواهم وقراراتهم، وبياناتهم، ومحاضراتهم الامتداد العلمي لسلفنا الصالح في سياق مبارك لا نستغربه من علمائنا الموقفين بفضل الله تعالى عليهم للنهل من معين الكتاب والسنة، بعيداً عن مزاليق البدع والأهواء والغلو والتطرف.

نظام المطبوعات والنشر الحالي مضى عليه أكثر من عشرة أعوام، وخلال هذه المدة جدت على الساحة الكثير من المعطيات، ودخلت وسائل إعلام حديثة من أهمها النشر الإلكتروني، بما فيه من صحف إلكترونية ومدونات

ومنتديات. مثل هذه المستجدات تجعل من الضرورة، كما أوضح الأمر الملكي، إعادة النظر في مواد هذا النظام، ولائحته التنفيذية وإعادة إصداره في شكل يلبي الاحتياجات كافة، وبما يحفظ الثوابت وحقوق الأشخاص والرموز وكرامتهم. ومن حسن الطالع دخول أجهزة حكومية أخرى فاعلة في وضع التصور لهذا النظام الجديد، ما سيكسبه القدرة والشمولية، وبعيداً عن الإجراءات التي يتم اتباعها في إحداث أو تعديل أي نظام، والتي قد يطول تنفيذها، فقد أشار الأمر الملكي إلى ضرورة الانتهاء من مراجعة نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية في مدة أقصاها شهر.

لكي ندرك أهمية هذا النظام وأهمية إعادة صياغته يكفي أن نعلم أنه النظام المعني بالتعامل مع جميع ما ينشر في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل النشر. هذه المخرجات المتعددة تلامس حياة كل مواطن ومسؤول، وتعنى بنشر الثقافة والفكر، ومن ثم فإن وجود نظام متكامل يتعامل معها وفق المستجدات الحديثة كفيلاً بإيجاد حلول ناجعة للعديد من القضايا والمخالفات التي قد تحدث.



ـ نظام المطبوعات والنشر ـ

دعوة للتأمل*

عشرة أيام مضت على صدور الأمر الملكي القاضي بتعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر، ومنذ صدوره يوم الجمعة قبل الماضي والحديث لا يكاد يتوقف عن هذه التعديلات؛ فبعضهم يرى أنها تشكل تراجعاً في الحرية الصحفية، وبعضهم الآخر يؤكد أنه ليس هناك ما يوجب التخوف. فريق ثالث كان أشد تشدداً، فقرر بعض أفرادها اعتزال الكتابة الصحفية، بينما قرر بعضهم الآخر الكتابة عن الفئانات أو الحشرات، خوفاً من أن يكتب عن موضوع آخر، فتتاله يد الرقيب.

(*) جريدة الرياض (١٥٦٥٨) ١٤٣٢/٥/٥ هـ - ٢٠١١/٥/٨ م.

ردة الفعل هذه تذكرني بما حصل عندما أعلنت وزارة الثقافة والإعلام في شهر شوال الماضي عن الموافقة على إضافة (النشر الإلكتروني) إلى الأنشطة الأخرى في نظام المطبوعات والنشر. في ذلك الوقت رأى بعضهم أن مجرد تدخل الوزارة في نشاط النشر الإلكتروني يعني أن هناك نية مبيتة لتكسيم الأفواه وقمع حرية الكلمة. انتفض المدونون، وبعض ملاك الصحف الإلكترونية، وبعض القائمين على المنتديات، وشنوا حملة شعواء على هذا الإجراء، حتى قبل أن تصدر وزارة الثقافة والإعلام لائحته التنفيذية.

السؤال الذي أطرحه اليوم هو: لماذا ننظر إلى كل خطوة للتنظيم والتقنين على أنها تعني مزيداً من القيود والتعقيدات؟ لقد مضى على إضافة نشاط النشر الإلكتروني ما يزيد على الثمانية أشهر، فهل سجلت أقلام وصفحات مستخدمي النشر الإلكتروني أي إجراءات فعلية أدت إلى تراجع صوت الكاتب، أو تجفيف قلمه؟ أم هل أغلقت منذ ذلك التاريخ أي صحيفة أو موقع إلكتروني؟ لقد سارت الأمور بكل هدوء، وتم تسجيل المئات من الصحف الإلكترونية، وفتحت قنوات للتواصل أوسع وأشمل بين وزارة الثقافة والإعلام ومستخدمي الإنترنت بكل أنشطته، وسيتوج هذا التواصل باللقاء الدوري الأول الذي سيعقد غداً بين معالي الدكتور عبدالعزيز خوجة ورجالات الإعلام الإلكتروني وسيداته للحديث حول آخر المستجدات في النشر الإلكتروني، بما في ذلك الأمر الملكي الأخير.

أعود مرة أخرى إلى ما بدأت بالحديث عنه، وهو تعديل بعض مواد المطبوعات والنشر، وأشير هنا إلى ثلاث نقاط جوهرية هي:

أولاً: الحرية، وهنا يجب ألا نفهم الأمر الملكي على أنه تقييد للحرية، أو حد لمساحتها، وإنما دعوة للالتزام بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة بعيداً عن المساس بكرامة الأشخاص وسمعتهم، وهنا يتساوى المفتي والشخصيات العامة.

ثانياً: الغرامات، وتحديدها بـ(٥٠٠) ألف ريال حداً أقصى لا يعني بالضرورة أنها ستصل إلى هذا الحد، وهذا هو ما كانت عليه الحال في ظل النظام قبل التعديل، فمع أن الغرامات كان حدها الأقصى (٥٠) ألف ريال إلا أن الكثير من القضايا لم تصل إلى هذا الحد. وفيما يتعلق بعقوبات الحجب أو الإغلاق، ولكونها من أشد العقوبات، فقد أوكل الأمر إقرارها لموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بالصحف، ولمعالي الوزير فيما يتعلق بالصحف والمواقع الإلكترونية.

ثالثاً: اللجان، وكونها تحت مظلة وزارة الثقافة والإعلام يؤكد على مبدأ الاختصاص، وصدور قراراتها بالأغلبية يحد من أي قناعات فردية في التأثير على القرار النهائي، كما أن اشتراط أن يكون أعضاء لجنة الاستئناف ممن أمضى ٢٥ عاماً أو أكثر في مجال تخصصه يؤكد أن من سينظر في القضايا التي ستحال إلى هذه اللجنة هم من أهل الاختصاص المتمرسين القادرين على النظر بعمق، ما يتيح إصدار أحكام نهائية عادلة.

أخيراً: دعوني أتذكر ما ورد في مقدمة الأمر الملكي من تأكيد على حرية الرأي المنضبطة والمسؤولة، ودعوني أيضاً أؤكد على ما قاله وزير الثقافة والإعلام من أن علينا ألا نقرأ سطراً ونترك الآخر، وكذا هي الحال مع الأمر الملكي، الذي يجب أن يفهم، بما في ذلك مقدمته، على أنه كل متصل يؤكد على مبدأ حفظ الحرية (المسؤولة) في الطرح الإعلامي بكل أنواعه.



ـ لائحة النشر الإلكتروني ـ

رؤية واضحة*

منذ الإعلان قبل أشهر عدة عن صدور الموافقة على إضافة نشاط (النشر الإلكتروني) إلى الأنشطة التي يشملها نظام المطبوعات والنشر والأقاول والتفسيرات لا تكاد تتوقف. أصبحت هذه القضية الشغل الشاغل لكثير من المنتديات والمدونات والصحف الإلكترونية، وبرغم التأكيدات بأن اللائحة التنظيمية والتفسيرية لهذا النشاط سيتم الإعلان عنها قريباً إلا أن هناك من استبق الاستنتاج، وأصدر أحكاماً غير منصفة تجاه النشاط أو وزارة الثقافة والإعلام بصفتها الجهة المعنية أساساً بمتابعة هذا الموضوع والتواصل مع المستخدمين للإنترنت لأغراض الإعلام أو النشر.

(*) جريدة عكاظ (٣٤٨٨) ٢٨/١/١٤٣٢هـ. ٤/١/٢٠١١م.

أخيراً اعتمد وزير الثقافة والإعلام اللائحة، وتم إتاحتها للجميع للاطلاع عليها، وإبداء وجهة نظرهم حولها. لم يعد هناك ما يمكن حجبها أو إخفاؤها، وجاء الدور على القراءة المتأنية لهذه اللائحة والتعرف على موادها، ثم الحكم عليها. المواد العشرون لهذه اللائحة غطت جوانب متعددة، وأجابت عن كثير من الاستفسارات من أبرزها التأكيد على أنه لن يكون هناك رقابة استباقية، ولن يكون حد للحريات أو الشفافية في الطرح، كما أن اللائحة لم تلزم أصحاب الأنشطة المختلفة بالترخيص أو التسجيل، وإنما هدفت إلى فتح آفاق أوسع وأرحب للتواصل مع وزارة الثقافة والإعلام. هناك من تساءل حول جدوى إصدار لائحة غير ملزمة للمستخدمين بالتسجيل أو الترخيص، والإجابة عن هذا التساؤل تقول: إن اللائحة أوضحت ما سيكون عليه وضع النشر الإلكتروني بعد أن توفرت له المرجعية النظامية للتعامل مع هذا النشاط ومستخدميه، إضافة إلى أنها رسمت خريطة الطريق بكل وضوح لمن يرغب في التواصل مع الجهة المعنية بمتابعة هذا النشاط، وهي وزارة الثقافة والإعلام.

هناك من يعتقد أن عدم الالتزام بالترخيص أو التسجيل للنشاط الذي يقوم به يعني عدم خضوعه للمساءلة في حالة خروجه عن النهج المنطقي والمسار الصحيح، وهنا تبقى الدعوة قائمة، والمناشدة مستمرة بأن نسمو في استخدامنا للنشر الإلكتروني، ونبتعد عن الطرح المبتذل، ونتحرك وفق إطار ونهج نقدي سليم ومتوازن دون الانتقاص من الأشخاص، أو التعرض لخصوصياتهم. هذا النهج الراقى في التعامل الإعلامي اختطه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله، حين قال مخاطباً أعضاء

مجلس الشورى: "تعلمون جميعاً أن الكلمة أشبه بحد السيف، بل أشد وقعاً منه، لذلك فإنني أهيب بالجميع أن يدركوا ذلك، فالكلمة إذا أصبحت أداة لتصفية الحسابات، والغمز واللمز، وإطلاق الاتهامات جزافاً كانت معول هدم لا يستفيد منه غير الشامتين بأممتنا، وهذا لا يعني مصادرة النقد الهادف البناء، لذلك أطلب من الجميع أن يتقوا الله في أقوالهم وأعمالهم، وأن يتصدوا لمسؤولياتهم بوعي وإدراك، وألا يكونوا عبئاً على دينهم ووطنهم وأهلهم".



ـ المواطنة الإلكترونية* ـ

في الوقت الذي نتابع فيه قناة تلفزيونية، أو نتصفح أحد المواقع الإلكترونية، أو ننشر تغريدة على صفحاتنا في تويتر، لا يمكننا أن نحدد كم، أو من يشاركنا في المشاهدة أو القراءة، ومن ثم تبقى مجالات الانتشار والتلقي لا مجال لتحديد لها من حيث العدد، أو المكان، أو الزمان. هذا الفضاء الواسع الذي يزداد اتساعاً مع تعدد قنوات ووسائل الاتصال الجماهيري وزيادة عدد المستخدمين لها يجعلنا نعيد التفكير في المقولة التي تشبه العالم بـ (القرية الصغيرة) التي يعلم سكانها ما يدور في جنباتها من أخبار ويتابع تطورات وتحركات أفرادها ومؤسساتها لحظة بلحظة.

(*) مجلة الإعلام والاتصال (١٦١) محرم ١٤٢٣هـ. ديسمبر ٢٠١١م.

الدكتور حمدي أبو العينين نائب رئيس جامعة مصر الدولية وعميد كلية الإعلام تحدث أمام المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي (جاكرتا ١٨- ٢٠/١/١٤٣٣) عن مصطلح (المواطنة الإلكترونية) وقال: إنها أصبحت البديل لما يعرف بـ(القرية الصغيرة) لوصف تأثيرات وسائل الإعلام وقدرتها على تكوين مجتمعات متواصلة مع بعضها، ويعرف أفرادها كل شيء عن بعضهم البعض، مضيفاً أننا يمكن أن نتحدث عن قرى وليس قرية واحدة، بل هناك أكثر من قرية داخل الدولة الواحدة. فالإنسان حين تتركز اهتماماته في قناة معينة ويقضي الساعات الطوال في مشاهدتها، فهو بذلك يضع لبنات بناء قرية يشاركه في بنائها كل متابع لهذه القناة؛ فالكل يتلقى الرسالة نفسها، والكل يتأثر ويتفاعل مع ما يشاهد ويؤسس لرجعية ثقافية واجتماعية يحتكم إليها في كثير من تصرفاته، وبذلك يكون هو والآخرون يسировون وفق منهجية واحدة بعيداً عن المجتمع الواقعي في الأسرة أو في المدرسة أو العمل، حيث لا يقضي ساعات طوياً بعدد ما يقضيه أمام شاشة التلفزيون أو في الإنترنت.

أهمية شبكات التواصل الاجتماعي، أكد المتحدثون أمام المؤتمر، المشار إليه أعلاه، في العصر الحديث ودورها الفاعل في تغيير أنماط السلوك الاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمعات كافة. ومن هنا، فهي أيضاً تقوم بدور أساسي في تأطير ما يسمى بـ(المواطنة الإلكترونية) ولك أن تتخيل أن هناك عشرات الآلاف يشتركون في متابعة ما يكتب علم من الأعلام في تويتر أو الفيس بوك، أو ينشر على مواقع إحدى المنظمات أو المؤسسات. هؤلاء جميعاً مواطنون في مدينة خالية من المباني والطرق المحسوسة، ولكنها

مليئة بالأفكار والآراء والمعتقدات والتوجهات التي هي في واقع الأمر أشد خطورة وتأثيراً في حياة الفرد والمجتمع.

(المواطنة الإلكترونية) بمعناها الواسع، لا حدود لها، ولا تحتاج إلى جواز سفر أو هوية، وفي كل بلد، وفي كل وقت يمكن أن تنشأ مواطنة جديدة لا تنتمي إلى الأرض أو الوطن، وإنما تحكمها وتحدد توجهاتها الأهداف والحاجات والتغيرات ومضمون الرسالة والقناعة بها. إنها مواطنة مصدرها المشاهدة والإطلاع على ما يبث، وينشر، ويقال في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة. لا ندري اليوم ماذا سيظالنا في الغد، ولكن لو نظرنا إلى واقعنا قبل عقد مضى، وما نحن عليه الآن لأدركنا كبر حجم التغيير والتطور، والمستقبل بلا شك سيشهد المزيد في ظل ازدياد معدلات التطور التقني وسرعة انتشار وسائل الإعلام الحديثة وزيادة أعداد مستخدميها. نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى كسر طوق التخوف والتفوق، وأن نفتح على الآخر ونستفيد من دروس الماضي. نحتاج إلى مجاراة التقنية بكل أشكالها، وقبل ذلك كله نحتاج إلى تحصين أجيالنا وتعليمهم الطرق المثلى لاختيار المفيد ومتابعة ما فيه خيرهم وصلاهم وتقديم أمثهم في خضم سيل متدفق من المعلومات لا يمكننا صدّه، ولو حاولنا.

